

على الرغم من التحديات الجيوسياسية والتقدم البطيء، لا يزال الالتزام العالمي بأهداف التنمية المستدامة قوياً

تقرير جديد لشبكة الحلول المستدامة (SDSN) يدعو إلى تعزيز الحوكمة والتنفيذ مع دخول العالم المرحلة الأخيرة من خطة عام 2030

23 يونيو 2026 (باريس، فرنسا) — مع بقاء أقل من أربع سنوات على انتهاء أجندة 2030 للتنمية المستدامة، لا يزال التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بعيداً عن المسار الصحيح بشكل كبير: فمن المتوقع تحقيق **16%** فقط من الأهداف بحلول الموعد النهائي. لا تزال الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة بهذا الإطار، لكن عدداً قليلاً من البلدان، ولا سيما الولايات المتحدة، انتقلت إلى معارضة نشطة لنموذج التنمية المستدامة والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تدعمه. هذه هي بعض النتائج الرئيسية للطبعة الحادية عشرة من تقرير التنمية المستدامة (SDR)، الذي أصدرته اليوم شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN).

يدعو تقرير التنمية المستدامة لهذا العام إلى تنفيذ أقوى لأهداف التنمية المستدامة وتجديد التعاون العالمي مع دخول العالم السنوات الأخيرة من خطة عام 2030 والبدء في إرساء الأسس لإطار عمل ما بعد عام 2030. يتضمن التقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، التي تصنف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عبر 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، ومؤشر دعم الدول للتعددية القائمة على الأمم المتحدة (UN-Mi)، الذي يتتبع مشاركة الدول مع منظومة الأمم المتحدة.

كما يتضمن التقرير استطلاعين جديدين: (1) "استطلاع خبراء شبكة الحلول المستدامة (SDSN) حول جهود الحكومات من أجل أهداف التنمية المستدامة" و(2) استطلاع عام واسع النطاق شمل 127 دولة حول "تحديات أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها". ويكشف هذان الاستطلاعان معاً عن دعم عام واسع النطاق للحفاظ على إطار عمل أهداف التنمية المستدامة بعد عام 2030، بينما يسלטان الضوء أيضاً على تباينات كبيرة على المستوى الإقليمي والوطني في الحوكمة والجهود السياسية وقدرة التنفيذ. وقد برزت آليات أقوى للتمويل والحوكمة واستخدام العلوم والبيانات كأولويات قصوى لتسريع التقدم المستدام بحلول عام 2030 وما بعده، وذلك عبر جميع المشاركين في الاستطلاع.

"لا يزال الدعم للتنمية المستدامة باعتبارها النموذج العالمي قوياً في جميع أنحاء العالم. وقد ظهرت قصص نجاح ملحوظة في جميع أنحاء شرق وجنوب آسيا وفي العديد من البلدان والمناطق الأخرى. لا يمكن تحقيق

التمية المستدامة في خضم الصراع المستمر، مما يجعل السلام الأولوية القصوى في عصرنا"، قال البروفيسور جيفري د. ساكس، رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) والمؤلف الرئيسي للتقرير. "مع اقتراب عام 2030 التاريخي، يجب أن تركز المرحلة التالية من التنمية المستدامة على التنفيذ وضمان تمويل قوي وحوكمة فعالة على جميع المستويات."

"كانت خطة عام 2030 دائماً مشروعاً طموحاً، وتضع التحديات الجيوسياسية الحالية مرونة النظام المتعدد الأطراف على المحك"، قال الدكتور غيوم لافورتون، نائب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) والمؤلف الرئيسي والمنسق للتقرير. "تستدعي اللحظة الحالية من جميع البلدان إعادة تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بدءاً بالمادة الأولى، والتعاون في بناء بنية أمنية عالمية وإقليمية ذات مصداقية. يجب أن تعطى الحقبة المقبلة من التنمية المستدامة الأولوية للتنفيذ من خلال بنية مالية عالمية مُصلحة، ومشاركة أكبر للمؤسسات القارية والإقليمية والمحلية، ولكن أيضاً من خلال دور مركزي للمجتمع المدني والجامعات في دفع المساءلة والابتكار والحلول على أرض الواقع."

التقرير متاح على الإنترنت اعتباراً من 22 يونيو 2026 الساعة 11:59 مساءً بتوقيت وسط أوروبا [هنا](#).

تقرير التقييم: <https://sdgtransformationcenter.org/reports/sustainable-development-report-2026>

تصوير البيانات: <https://dashboards.sdgindex.org>

تصوير بيانات الأمم المتحدة- <https://dashboards-unmi.sdgindex.org> /Mi:

تفاصيل الاقتباس: ساكس، ج. د.، لافورتون، ج.، فولر، ج.، يابلونوفسكي، ج. (2026). تنفيذ التنمية المستدامة 2030 وما بعدها. تقرير التنمية المستدامة 2026. باريس: شبكة الحلول للتنمية المستدامة (SDSN)، دبلن: مطبعة جامعة دبلن.

يسلط تقرير التنمية المستدامة لهذا العام الضوء على النتائج الرئيسية التالية:

1. لا يزال الالتزام العالمي بأهداف التنمية المستدامة قوياً. تواصل الغالبية العظمى من البلدان دعم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) التي تشير إلى التنمية المستدامة، حيث أيدت أكثر من 170 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة جميع هذه القرارات في عام 2025. وكانت الأرجنتين والولايات المتحدة الدولتين الوحيدتين اللتين صوتتا باستمرار ضد القرارات المرتبطة بإطار التنمية المستدامة.

2. تتفوق منطقة شرق وجنوب آسيا على جميع المناطق الأخرى في التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سجلت دول شرق وجنوب آسيا أقوى تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2015. ومن بين الاقتصادات الكبرى، أظهرت الهند (+18) والصين (+14) أكبر تحسن في الترتيب. تصدر فنلندا مؤشر أهداف التنمية المستدامة لهذا العام، تليها السويد والدنمارك. ومع ذلك، حتى هذه الدول ذات الأداء المتميز تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على اليابسة)، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنماط الاستهلاك غير المستدامة والآثار السلبية غير المباشرة على الصعيد الدولي.

3. الأهداف المتعلقة بالمدن والبيئة والنظم الزراعية الغذائية المستدامة والسلام هي الأبعد عن المسار الصحيح بشكل خاص. ومن بين هذه الأهداف، الأكثر إثارة للقلق هي الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على اليابسة)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وعلى مستوى المؤشرات، تشمل المجالات الأبعد عن أهدافها التقدم نحو الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وانتشار السمنة (الهدف 3)، فضلاً عن سرعة الإجراءات الإدارية، وحرية الصحافة، ومؤشر مدركات الفساد (الهدف 16). في المقابل، تشهد عدة مؤشرات تقدماً على المستوى العالمي. وتشمل هذه المؤشرات ارتفاع اشتراكات النطاق العريض المتنقل واستخدام الإنترنت (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة)، وانخفاض معدلات الخصوبة لدى المراهقين والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، وتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة).

4. تحتل بربادوس المرتبة الأولى في الالتزام بالتعددية القائمة على الأمم المتحدة، بينما تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة. تحتل بربادوس المرتبة الأولى كأكثر الدول التزاماً بالتعددية القائمة على الأمم المتحدة في مؤشر SDR لعام 2026 لدعم الدول للتعددية القائمة على الأمم المتحدة (UN-Mi)، الذي يقيم مشاركة الدول في منظومة الأمم المتحدة ودعمها لهدف التنمية المستدامة رقم 17 (الشراكات من أجل الأهداف) باستخدام ستة مؤشرات رئيسية. وفي الطرف المقابل من المؤشر، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة. ويتجلى ذلك في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية الأمريكية، التي انسحبت من أكثر من 60 منظمة دولية في يناير 2026؛ وصوتت مع الأغلبية الدولية في 5% فقط من الأصوات المسجلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2025؛ وتعارض رسمياً أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2030، واتفاقية باريس للمناخ.

5. يُعد تعزيز التنفيذ الأولوية الأساسية للمرحلة المقبلة من التنمية المستدامة. في عام 2026، أجرت شبكة التنمية المستدامة (SDSN) استطلاعاً شمل شبكاتها في 64 دولة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب أكثر من 1000

مشارك من 127 دولة، لتقييم الجهود الحكومية والعوائق التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يدعم المشاركون بشكل عام الحفاظ على إطار أهداف التنمية المستدامة بعد عام 2030، مشيرين إلى التمويل والحكومة واستخدام العلوم والبيانات باعتبارها المجالات الأكثر حاجة إلى التعزيز. تختلف الآراء حول التقدم المحرز بشكل كبير حسب المنطقة، حيث أبلغت دول شرق وجنوب آسيا عن تقييمات أكثر تفاؤلاً لأداء أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

6. ثماني أولويات للتنمية المستدامة في العقود القادمة. يحدد التقرير ثماني أولويات لتسريع التقدم نحو عام 2030 وما بعده: (1) إنهاء الحروب الجارية وتوجيه النفقات العسكرية نحو السلام والتنمية البشرية؛ (2) وضع جدول زمني طموح لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (3) تنظيم التنفيذ حول ستة تحولات رئيسية؛ (4) اعتماد خطط استثمار طويلة الأجل لدعم هذه التحولات؛ (5) تعزيز التعاون والاستثمار على المستويات القارية والإقليمية والمحلية؛ (6) فرض ضرائب عالمية جديدة لتمويل المنافع العامة العالمية؛ (7) وضع أطر حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات الناشئة الأخرى؛ و(8) إنشاء مراكز جديدة للأمم المتحدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

منذ عام 2016، يوفر تقرير التنمية المستدامة (SDR) البيانات الأكثر شمولاً المتاحة لتتبع وتصنيف أداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. تعتمد نسخة هذا العام على ما يقرب من 250,000 نقطة بيانات فردية لإنتاج أكثر من 200 ملف تعريفى لأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري والإقليمي. تم إعداد التقرير من قبل مجموعة من الخبراء المستقلين في مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة، وهي مبادرة رائدة تابعة لشبكة الحلول المستدامة (SDSN).

جهات الاتصال الإعلامية

أليسون ماركس، alyson.marks@unsdsn.org (رئيسة قسم الاتصالات والعلاقات الخارجية، مقرها الولايات المتحدة)

غيوم لافورتون، guillaume.lafortune@unsdsn.org (نائب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة، المنسق الرئيسي، ومؤلف التقرير، مقيم في ماليزيا)

نبذة عن شبكة حلول التنمية المستدامة

تعمل [شبكة حلول التنمية المستدامة](#) التابعة للأمم المتحدة (SDSN) منذ عام 2012 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. تعمل شبكة SDSN على حشد الخبرات العلمية والتكنولوجية العالمية لتعزيز الحلول العملية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس للمناخ. ونهدف إلى تسريع التعلم

المشترك وتعزيز النهج المتكاملة التي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي يواجهها العالم. ومن المبادرات الرائدة لشبكة حلول التنمية المستدامة [مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة \(SDG Transformation Center\)](#)، الذي يصدر تقرير التنمية المستدامة (SDR) ويوفر أدوات وتحليلات مدعومة علمياً لمسارات أهداف التنمية المستدامة وسياساتها وتمويلها.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة unsdsn.org و sdgtransformationcenter.org.

*تمت ترجمة هذا البيان الصحفي من اللغة الإنجليزية باستخدام DeepL Pro ومراجعته من قبل متحدث أصلي.